اكتشاف ١٧ عقدا وهميا وفساد بالملايين في إدارة ملف الطاقة

■ الجميلي: الشهرستاني يهيمن على الكهرباء والنفط.. ووزيراهما موظفان صغيران عنده

● ما زالت ازمة الكهرباء تنتظر الحلول.. (أرشيف)

كشفت اللجنة التحقيقية التي شكلها مجلس النواب بشأن التحقيق في ملف الفساد في عقود الطاقة الكهربائية، عن أنها وضعت اليد على ١٧ عقدا انطوت على مخالفات قانونية وفساد مالي قدر بملايين الدولارات

□ بغداد / المدى

فيما اتهمت عضو مجلس عن القائمة العراقية وحدة الجميلي ،نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، بالهيمنة على وزارتي الكهرباء والنفط، معتبرة ان شاغلي حقائب هاتين الوزارتين "موظفون صغار عنده".

وأعلن عضو اللجنة التحقيقية في ملف العقود الوهمية عدي عواد ان لجنته انتهت من اعداد تقرير أولي بشأن الفساد في عقود وزارة الكهرباء منذ العام ٢٠٠٦ ولغاية العام الحالي، مبينا أن "اللجنة وضعت اليد على ١٧ عقدا للكهرباء فيها مخالفات قانونية وفساد مالي قدر بملايين الدولارات".

وأوضح عواد في تصريح لوكالة كردستان للأنباء أن "اللجنة تمتلك الأدلة والوثائق كافة عن الفساد في العقود التي تحقق فيها"، مشيرا إلى أن "الوثائق تشير الى تورط أكثر من جهة في ابرام وتوقيع العقود الفاسدة".

وتابع أن "التقرير تم انجازه خلال الفترة الماضية، لكن هناك ضغوطاً سياسية أخرت قراءته في مجلس النواب، وستتم قراءته بعد ان يستأنف المجلس عمله في الأسبوع الجاري".

وبين ان "توصيات اللجنة التحقيقية تؤكد على ضرورة استجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة في مجلس النواب ،لكن الاستجواب سيتم في المرحلة اللاحقة من قراءة التقرير".

الا ان النائبة عن القائمة العراقية وحدة الجميلي قللت من اهمية ما جاء به عواد، معتبرة عدم وجود شيء جديد في تصريحاته، وقالت انه "قبل اكثر من اسبوع قدمت اللجنة التحقيقية تقريرها الى البرلمان ولكن حدثت عدة مشاكل ومناوشات بين الكتل السياسية مما دعا رئيس البرلمان اسامة النجيفي الى إعادته للجنة من اجل هيكلة إنشائه مرة أخرى، وبالتالي لا يوجد شيء جديد أتى به عواد في تصريحه".

وأبدت النائبة استغرابها مما أسمته التهويل الإعلامي للعقود الوهمية، مبينة "أننا لم نصرف عليها اي شيء، فضلا عن ان وزارة الكهرباء كشفت هذا الأمر قبل تناولها في البرلمان"، مشددا على انه "كان الأجدى بالبرلمان والإعلام تسليط الضوء على ملف الـ ٤ مليارات دولار التي أنفقتها الحكومة في العاب الأطفال التي بقيت في البصرة".

وقالت الجميلي في تصريح لـ"المدى" امس ان الغرض من إثارة العقود الوهمية الضغط على ائتلافها من اجل انتزاع الوزارة منها ولا يكون للعراقية اي مجال في القرار المتعلق بالطاقة، موضحة ان المسيطر الاول على ملف الطاقة هو الشهرستاني الذي قالت انه ينظر الى وزيري الكهرباء والنفط كموظفين صغيرين عنده.

وتابعت الجميلي ان البرلمان هو المسؤول الأول عن اهمال ملف الطاقة حيث لم يتفق فيما بينه على إدارة هذا الملف، مرجحة عدم مقدرة اي وزير إنهاء حازمة الطاقة الكهرباء في ظل عدم وجود السياسة الموحدة.

وقال الشهرستاني في تصريحات صحفية لوكالة السومرية نيوز نشرتها "المدى" امس"، إننا "بانتظار نتيجة التحقيق لمعرفة إذا كان هناك تورط لأعضاء في مجلس النواب أو آخرين في صفقة العقود الوهمية"، مبيناً أن "التحريات التي أجريناها لم تكتمل بشكل نهائي وملف العقود أحيل على النزاهة وهي تحقق به حالياً". وأضاف الشهرستاني أنه "تم تزودينا بالنتائج التي تم التوصل إليها بشأن الأطراف المتورطة بالقضية في العاصمة الأردنية عمان، وتم ذكر أسماء محددة وذكرت في وسائل الإعلام، ولكن هناك من يقف خلف هذه الشركات لدى مسجل الشركات وهي أسماء معروفة وستتم مقاضاتها".

وينتقد ائتلاف الكتل الكردستانية الآلية التي يدير بها الشهرستاني ملف الطاقة ويتهمونه على انه يحاول الاستحواذ على الصلاحيات منذ توليه إدارة وزارة النفط ولغاية الآن.

وقالت عضو الكتلة النائب الا الطالباني في تصريح لوكالة كردستان للأنباء إن "هناك إخفاقا وتأخرا في تنفيذ المشاريع الخاصة بالطاقة من قبل لجنة الطاقة الحكومية التي يرأسها حسين الشهرستاني".

وأوضحت طالباني "هل من المعقول بعد مرور اكثر من عام على عمر الحكومة الحالية لم تنجز شيئاً في إطار تحسين الكهرباء بالرغم من كثرة العقود التي أبرمت مع الشركات الأجنبية".

وأضافت طالباني "بات من الواضح ان هناك تراجعا وإخفاقا في إدارة ملف الطاقة في البلاد، وهناك مؤشرات تدلل على ان الملف يدار من قبل جهة ومن قبل شخص واحد". في اشارة منها الى الشهرستاني.

شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

العَتاوي

إذا صحّ ما نُسب إلى عضو مجلس النواب عن ائتلاف القائمة العراقية حمزة الكرطاني، يمكننا الاطمئنان مع معتمد المرجعية الدينية في كربلاء وخطيب الجمعة في الصحن الحسيني السيد أحمد الصافي الى أن ثمة جواباً بالإيجاب على أحد أسئلته المهمة التي طرحها في خطبته الأخيرة، أول من أمس.

السيد الصافي انتقد هذه المرة أيضا (ربما هي المرة المئة أو أكثر) السياسيين المُمسكين بكل شيء في البلاد والمتصارعين بضراوة على السلطة والنفوذ والمال، بسبب انشغالهم بصراعاتهم وأطماعهم عن "الاستماع إلى ضمير الشعب" بحسب تعبيره الدقيق، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي وتفاقم المعاناة التي يكابدها الشعب. وتساءل السيد الصافي بحرقة عما إذا كان للعمل السياسي الذي يؤديه هؤلاء السياسيون "ضوء في نهاية النفق أم هي الظلمة التي تؤدي الى ظلمة أخرى؟" كما قال بالنص.

النائب الكرطاني نقلت عنه إحدى الوكالات المحلية (أين) القول بوجود توجّه نيابي من مختلف أعضاء الكتل السياسية للتحرر من قادة كتلهم، موضحاً أن "عدداً من النواب ومن مختلف الكتل السياسية منزعجون من التهميش الذي يتعرضون إليه من قبل قادة كتلهم حين اتخاذ قرار سياسي لتلك الكتل"، وان "المواقف التي يتخذها بعض قادة الكتل السياسية تخالف المبادئ العامة التي يؤمن بها أولئك النواب وجعلتهم (النواب) يفكرون جدياً بعدم الانصياع لمواقف قادة تلك الكتل".

غير مرة سمعنا كلاماً كهذا من نواب في ائتلاف العراقية وفي غيره من الائتلافات والكتل السياسية الممثلة في البرلمان والحكومة، بيد أننا في كل تلك المرات ما أن ننام على أحلام مُبهجة حتى نصحو في اليوم التالي على الكوابيس ذاتها التي أرقت النواب من أمثال السيد الكرطاني وأرّقتنا معهم.

سيفعل خيراً السيد الكرطاني وزملاؤه إن فعلوها هذه المرة وجعلونا نصحو على صباحات مختلفة من دون الكوابيس الخانقة التي يتسبب بها "العتاوي" .. و"العتاوي" هم قادة الكتل والقوى المتنفذة في الحكومة والبرلمان، فهؤلاء يتعاملون مع زملائهم في كتلهم وائتلافاتهم بالضبط كما يتعاملون مع الذين انتخبوهم .. يسعون لاسترضائهم وقت الحاجة فقط وبعدها لا يكون للناخب أو النائب قيمة ولا اعتبار .. هم مجرد أنفار لا يعني رأيهم شيئاً لـ "العتاوي".

تحوّل هؤلاء "العتاوي" الى حفنة من الطغاة المتكبرين في حق الشعب وفي حق زملائهم النواب .. كل واحد منهم يبدو صورة من صدام حسين، وهذا هو سرّ التردي المتواصل في العملية السياسية وفي مناحي الحياة كافة في البلاد، ذلك أن صراعاتهم كأطماعهم لا قواعد لها ولا ضوابط ولا حدود.

اذا ما تصرّف عدد معتبر من النواب الذين تحدث عنهم النائب الكرطاني بما تمليه عليهم مسؤولياتهم باعتبارهم نواباً عن الشعب وممثلين له وليسوا تكملة حساب عند "العتاوي"، فإنهم سيفتحون نافذة كبيرة في نهاية النفق المحشور فيه العراق الآن.

الانتهاء من تعديلات قانون الانتخابات المحلية

معوقات تمنع إجراء الانتخابات في الأقضية قبل نهاية العام

□ بغداد / المدى

● منصور التميمي

أفادت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية بانتهائها من تعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية والاقضية والنواحي مؤكدةً دراستها منح أعضاء المجلس المحافظات مكافآت خدمة بدل الرواتب التقاعدية .

وقال نائب رئيس اللجنة منصور التميمي في تصريح لوكالة "كل العراق" أمس "اللجنة أنهت تعديلاتها بالقانون [٣٦] الخاص بقانون الانتخابات لمجالس المحافظات والاقضية والنواحي أبرزها تقليل أعداد مقاعد عضوية تلك المجالس مع مراعاة الاحتفاظ بنسبة التمثيل لكل مكون".

وكان رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري، اكد في تصريح سابق لـ"المدى" امس إمكانية اقامة انتخابات مجالس البلدية بعد ٤ اشهر من انجاز القانون ذي العلاقة، وتابع "مفوضة الانتخابات لا يمكن أن تعمل على تحديد موعد للانتخابات مجالس الأقضية والنواحي من دون أقرار النواب لقانون ٣٦ الذي ينظم عملية الانتخابات في الأقضية والنواحي لتلافي إرباك استعدادت المفوضية لإجراء الانتخابات"، الا أن مصادر مقربة من رئيس البرلمان اسامة النجيفي ذكرت عدم إمكانية اقامة هذه الانتخابات خلال الفترة المقبلة وان بحاجة الى زمن طويل لاسيما مع انتهاء عمل المفوضية. "

وفي موضوع ذي صلة، قال التميمي إن "اللجنة تعكف حالياً على دراسة ومناقشة إلغاء الراتب التقاعدي لأعضاء مجالس المحافظات والاقضية والنواحي ويكون بدله مكافئة خدمة وإعطاء صلاحيات واسعة للحكومات المحلية في المحافظات في دور الرقابة ومجال الإعمار والاستثمار للمشاريع الخدمية كبناء المدارس والطرق والجسور ومشاريع المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وغيرها من الخدمات التي تمس حياة المواطن".

وتابع التميمي أن " لجنة الأقاليم والمحافظات تدرس أيضاً عدة مقترحات حول أعداد الناخبين وتمثيلهم في كل مقعد من مجالس المحافظات والاقضية والنواحي منها ان يكون كل [١٠٠] ألف ناخب لخمسة أعضاء او كل [٢٠٠] الف ناخب لخمسة أعضاء ". وينص قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي الذي شرع في سنة ٢٠٠٨ في مادته السادسة على إجراء انتخابات مجالس المحافظات في مرحلة أولى على أن تجري انتخابات مجالس الأقضية والنواحي في مرحلة ثانية وخلال ستة اشهر من تاريخ إجراء انتخابات المرحلة الأولى.

وجرت في الحادي والثلاثين من كانون الثاني من عام ٢٠٠٩ آخر انتخابات لمجالس المحافظات غير المرتبطة باقليم ما عدا محافظة كركوك. وتحكم الاقضية والمحافظات في العراق وفق أمر رقم ٧١ الصادر عن سلطة الائتلاف التي كان يقودها الحاكم المدني الأميركي بول بريمر وكان مجلس النواب العراقي قد ألغى أمر سلطة الائتلاف ما يوجب إجراء انتخابات وفق قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ لأن عدم إجرائها يعد مخالفة للقانون بحسب خبراء قانونيين.

اجتماع لدولة القانون يوصي المالكي بتغيير القادة الأمنيين

الكتل الكردستانية منزعجة من صمت الحكومة تجاه تهديدات أردوغان

□ بغداد / المدى

كشفت نائبة عن ائتلاف دولة القانون، عزم رئيس الوزراء نوري المالكي اجراء تعديلات مفصلية في القيادات الأمنية خلال المرحلة المقبلة، في وقت انتقد فيه ائتلاف الكتل الكردستانية مواقف الحكومة المركزية ازاء تهديدات رئيس الوزراء التركي الأخيرة باجتياح شمال العراق.

و قالت النائبة عن دولة القانون رحاب العبودي في تصريح لـ" المدى" امس ان كل ما حدث من خروقات أمنية وتصاعد شدة التوتر بين الرمادي وكربلاء كان سببه تقصير من القادة الأمنيين على خلفية حادثة النخيب في تلك المناطق وعودة بعض زمر الإرهاب من الصدامين والتكفيريين،" ، مشيرة الى وجود نية للمالكي في تغيير جذري للخطة الأمنية في الأيام القادمة وتبديل بعض القادة العسكريين مبينة " ان اجتماعا لدولة القانون ترأسه المالكي عقد أمس صدرت عنه توصيات بضرورة استبدال القادة الأمنيين في عموم البلاد".

الى ذلك، لم يستبعد المتحدث باسم ائتلاف الكتل الكردستانية مؤيد الطيب الناطق تصاعد الأحداث الأمنية في المرحلة المقبلة، مرجعا الأمر الى عدم وجود رأي موحد من قبل المسؤولين في الحكومة . وتابع الطيب" ان الموقف الحكومي إزاء ما يحدث ضعيف للغاية"، مبينا ان هذا الامر ادى الى جعل العراق دولة مخترقة من قبل دول اقليمية ومجاورة مستدلا بـ" ما يحدث في شمال العراق وشاهدنا امس الاول تهديدات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان وعزمه على قيام عمليات عسكرية مكثفة في المناطق الحدودية وعدم التدخل الحكومي بشكل واضح وقوي، وغياب الموقف الرسمي حول ميناء مبارك، ناهيك عن سوء الأوضاع الأمنية والتوتر بين كربلاء والرمادي اثر حادث النخيب المأساوي". وقال "نحن من موقع المسؤولية ندعو الى ان يكون للساسة العراقيين موقف موحد ولغة حوار حتى تفهم دول المنطقة ان العراق بلد قوي قادر على الدفاع عن أرضه".

بدوره اكد النائب عن ائتلاف العراقية عثمان الجحيشي في تصريح للمدى "ان التجاذبات السياسية وتمسك بعض الكتل بمواقفها اهم اسباب تردي الأوضاع الأمنية الذي تشهده بعض مناطق العراق في الآونة الاخيرة وخصوصا ما حصل في الرطبة واستشهاد الابرياء بحادث بشع وتفجيرات بابل ورد فعل الحكومة في احتجاز اشخاص بدون ادلة مادية ".

وشدد الجحيشي على ضرورة التخلي عن التصريحات المتشنجة من قادة الكتل وجعل مصالح العراق أولا، وتابع "قبل ان ترتفع المراشقات السياسية بين الأطراف الرئيسة كان الوضع الأمني أفضل مما هو عليه بكثير، هذا مؤشر خطر على ان التوتر بين الكتل الرئيسة له دور في تردي الأوضاع الأمنية"، موضحا "ان كل السياسيين مدركون لمدى أهمية الوزارات الامنية التي تسيطر عليها الحكومة رافضة ان يكون للقوى السياسية الاخرى دور في تحمل المسؤولية . و للعراقية حصة وزارة الدفاع التي يتنصل المالكي في تكليف احد مرشحي القائمة . وتابع "اعتقد الآن أصبح واضحا لدى الشارع العراقي ان حكومة المالكي أصبحت تتعامل مع الوضع السياسي والأمني بتفرد واضح للسلطة مستبعدة كل القوى المشاركة في العملية السياسية ".فبعد الخلاف مع ائتلاف العراقية حول الوزارات الأمنية ومجلس السياسات دخلت دولة القانون بسجالات معقدة مع التحالف الكردستاني على بعض القوانين والاتفاقات المبرمة بينهما.

◆ اعتراضات على هيئة رئاسة البرلمان

عدّ عضو النائب عن ائتلاف العراقية عبدالرحمن اللويزي، اقرار فقرة هيئة رئاسة البرلمان بدلا عن رئيس مجلس النواب، في النظام الداخلي للمجلس، مخالفة دستورية.

وقال اللويزي في تصريح صحفي امس السبب: ان المحكمة الاتحادية العليا، حسمت الجدل بشان تشكيل هيئة رئاسة للبرلمان او اعطاء صلاحية لرئيسه فقط، واكدت عدم وجود شيء اسمه هيئة رئاسة في الدستور العراقي، مبينا ان تشكيل الهيئة جاء ضمن التوافقات السياسية حتى تضمن جميع الكتل مشاركتها في اتخاذ القرار البرلماني.

◆ التحقيق في محاولة اغتيال النجيفي

أمرَ وزيرُ الدفاع وكالةً سعدون الدليمي بإجراء تحقيقٍ فوري بملابسات حادثِ إطلاق النار الذي وقع بين موكبِ محافظ نينوى اثيل النجيفي ودوريةٍ للشرطة.

المستشارُ الإعلامي للوزارة اللواءُ الركن محمد العسكري اوضح بتصريح صحفي أن الدليمي أمر بإجراء تحقيقٍ لمعرفة ملابسات الحادث . وكان النجيفي اشار الى أن "شجارا حصل، ، بين أفراد حمايته وعناصر نقطة التفتيش المذكورة ما تسبب بإطلاق أحد أفراد النقطة النار من سلاح رشاش على سيارته.

◆ "المواطن" تطالب بإنهاء التناحر السياسي

طالب النائب عن كتله المواطن عزيز العكيلي القادة السياسيين إنهاء خلافاتهم والالتفات الى تعزيز وحدة البلاد المهددة والتي تحاول بعض الجهات تفكيكها بتنفيذهم لأجندات خارجية لا تريد لهذا الشعب الخير.

وقال العكيلي امس إن ما شهدته البلاد خلال الفترة القليلة الماضية من تصريحات سياسية متشنجة وتدهور امني خطير يفرض على الجميع العمل على انهاء هذه الخلافات والابتعاد عن كل ما يعكر صفو المجتمع والالتفات سوية من اجل القضاء على الارهاب الذي لا يريد لهذا البلد وشعبه الخير والاستقرار .

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية
تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون
مدير التحرير
رئيس القسم
مسؤول الصفحة
القسم الفني
قسم التصحيح